بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة حول
التجارة الخارجية السمكية اليمنية والدول العربية

" الفرص والتحديات ومجالات التطوير"

إعداد

الدكتور : علي مهيوب العسلي

استاذ مساعد – جامعة صنعاء

إشراف الأمانة العامة للإتحاد العربي لمنتجي الأسماك

١ـ المقدمة

يعد القطاع السمكي من القطاعات الرئيسة والمهمة في تكوين الناتج المحلي في الجمهورية اليمنية بوصفه يسهم في الإنتاج المحلي ، ومصدراً أساسياً لخلق عوائد الصادرات ونموها حيث احتلت الصادرات السمكية المرتبة الثانية في قائمة أهم (٣٠) سلعة يمنية مصدرة خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ ، ومصدراً مساهماً في توفير الغذاء للاستهلاك المحلي كما انه مصدر مهماً لخلق الدخل ونموه لما يقارب (٣٥٠) ألف شخص مستفيدين أما من خلال فرص العمل أو تحقيق القيمة المضافة من خلال الأنشطة المرتبطة بالخدمات والإنتاج والتسويق والتحضير وذلك من أجل تخفيف حدة الفقر في القرى والتجمعات السمكية حيث تعيش معظم الشرائح الفقيرة من السكان والمنتشرة على طول السواحل والجزر اليمنية.

تعتبر تنمية المبادلات التجارية بين اليمن والدول العربية إحدى المحاور الأساسية التي يقوم عليها المشروع الاقتصادي اليمني وهو السوق العربية المشتركة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً جوهرياً في الجهود التي تهدف إلى تنمية التجارة العربية البينية أملته اعتبارات ومعطيات محلية وخارجية. وتعتبر الأسماك ومنتجاتها إحدى عناصر التجارة الخارجية اليمنية التي تحاول الدولة تعظيم الاستفادة منها، ووضعها ضمن قائم معاملاتها التجارية مع الأسواق الأخرى على المستويين الثنائي والدولي.

٢- اهداف الدراسة:
تهدف هذه الدراسة الى :-

(١)التعرف على الواقع الحالي للإنتاج والتجارة السمكية اليمنية(البينية-و الخارجية).

(٢) التعرف على الفائض السمكي المتاح للتصدير.

(٣) التعرف على معدلات النمو السنوية للإنتاج-الاستهلاك-الصادرات-الواردات العربية.

(٤)معرفة الميزة النسبية للصادرات اليمنية.

التعرف على أهم المشاكل والمعوقات للصادرات السمكية اليمنية.

٣- أهم نتائج الدراسة

١ - إن ما يصطاد من الأسماك سنويا يشكل بحدود ٢٣% من المخزون وبالإمكان زيادة الإنتاج إذا ما تحسنت الظروف اللازمة لذلك.

جدول يبين المجموعات السمكية، مخزونها ، كميات الصيد الممكن والفعلي

اسم مجموعة الأسماك	المخزون (ألف طن)	كمية الاصطياد السمكي سنوياً (ألف طن)	نسبة الكميات المصطادة إلى أجمالي المخزون
أسماك Scompa japonica	٦٧	٢٣.٥	٤.١٤
(البطابط)	٢٦.٨	٥.٩	١.٠٤
أسماك الجذب Horse macerel	٥١.٣	١٧.٩	٣.١٦
الأسماك الدهنية	٩٩.٨	١٢.٢	٤.١٥
الأسماك التجارية الثمينة (المرغوبة محلياً)	١٤٦.٧	٤٠.٩	٧.٢١
الأسماك ذات القيمة التجارية المتدنية (غير المرغوبة محلياً)	١١٧.٦	٣٠	٥.٢٩
الأسماك غير القابلة للاستهلاك البشري	٥٨	٥.٦	١
الاجمالي	٥٦٧.٢	١٣٥.٧	٢٣.٩٢

الإنتاج والمتاح للاستهلاك والفائض المتاح لتصدير الأسماك اليمنية

بلغ معدل النمو السنوي المركب للانتاج١.٥ %
وللاستهلاك ٢.٣١%

السنة	الإنتاج الكلي	الواردات	إجمالي	الصادرات	المتاح للاستهلاك	المتاح للتصدير
1990	78	5	83	7	76	2
1991	86	2	88	5	83	3
1992	80	2	82	6	76	4
1993	82	3	85	5	80	2
1994	82	2	84	10	74	8
1995	108	2	110	13	97	11
1996	105	2	107	34	73	32
1997	116	1	117	33	84	32
1998	127	1	128	22	106	21
1999	124	1	125	17	108	16
2000	114	4	118	20	98	16
2001	142	3	145	44	101	41
2002	180	3	183	67	116	64
2003	228	5	233	64	169	59
2004	256	4	260	77	183	73
المجموع	1908	40	1948	424	1524	384
المتوسط	127	3	130	28	102	25.6
معدل النمو السنوي المركب%	5.1	1.48-		16.59	2.31	26.87

التجارة لخارجية للأسماك

بلغ معدل النمو السنوي المركب للصادرات١٦.٥٩%
وللواردات ١.٤٨-% (سالب).

بلغ حجم التجارة السمكية اليمنية حوالي (٨١) ألف طن ،قيمتها ٢٩٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ ، وهي تمثل حوالي ١٢.٢١% من حجم التجارة الخارجية السمكية العربية،وتأتي في المرتبة الثالثة بعد المغرب وموريتانيا، إذ بلغت حجم التجارة الخارجية العربية ١٧٦٧الف طن بقيمة ٢٤٢٤ مليون دولار لنفس العام.

البيانات السنة	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	كمية الواردات	قيمة الواردات
1990	7	15	5	2
1991	5	10	2	4
1992	6	10	2	4
1993	5	11	3	4
1994	10	13	2	4
1995	13	21	2	4
1996	34	27	0	0
1997	33	40	0	0
1998	22	25	0	0
1999	17	36	0	0
2000	20	40	0	0
2001	44	69	3	13
2002	67	41	3	12
2003	64	181	5	74
2004	77	213	4	83
المجموع	424	752	31	204
المتوسط	28	50.13	2.07	13.6
معدل النمو السنوي المركب%	16.59	19.35	1.48-	27.99

الدول المستوردة للأسماك

تتصدر السعودية ومصر الدول المستردة الرئيسية للأسماك اليمنية

الدولة	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		الإجمالي	
	الكمية	حصة التصدير	الكمية	حصة التصدير	الكمية	حصة التصدير	الكمية	حصة التصدير	الكمية	حصة التصدير
المملكة العربية السعودية	١١٠٣٣	٢٣%	١٨٠٥٦	٣٤%	٢٣٧٧٧	٣٧%	٢٩٠٠٠	٣%	٨١٨٦٦	٣٤%
الصين	١٩١٤٦	٤٠%	١٦٢٤٩	٣١%	١٠٧٩٨	١٧%	٨٩٨١	١٢%	٥٥١٧٤	٢٣%
جمهورية مصر العربية	٤٤٨٧	٩%	٥٩٩٥	١١%	٩٨٩١	١٦%	٦٥٣٠	٩%	٢٦٩٠٣	١١%
الدول الأخرى	١٢٨٥٦	٢٨%	١٢٤٥٩	٢٤%	١٩١٣٣	٣٠%	٧٤٥٥٧	٤٠%	٧٤٥٥٧	٣٢%
الإجمالي	٤٧٥٢٢	١٠٠%	٥٢٧٥٩	١٠٠%	٦٣٥٩٩	١٠٠%	٢٣٨٥٠٠	١٠٠%	٢٣٨٥٠٠	١٠٠%

المزايا النسبية والتنافسية والمطلقة لتجارة الأسماك اليمنية

يقدر حجم التجارة السمكية اليمنية حوالي (٨١) ألف طن ،قيمتها ٢٩٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ ، وهي تمثل حوالي ١٢.٢١% من حجم التجارة الخارجية السمكية العربية،وتأتي في المرتبة الثالثة بعد المغرب وموريتانيا، إذ بلغت حجم التجارة الخارجية العربية ١٧٦٧الف طن بقيمة ٢٤٢٤ مليون دولار لنفس العام.

ارتفعت نسبة الزيادة في كمية قيمة الصادرات السمكية اليمنية في عام ٢٠٠٤ بحوالي ١٤٤٠و١٣٢٠ على التوالي مقارنة بعام ١٩٩٠ . تصدر السعودية ومصر الدول المستردة الرئيسية للأسماك اليمنية.

ترتبط اليمن بعلاقات الإخوة وقرب الأسواق العربية عن غيرها من الأسواق كان من بين مزايا السوق العربية.ويمكن إبراز مزايا الأسواق العربية بالاتي:

١ -السرعة في عملية التوصيل والاتصال والمواصلات وبالتالي قلة فترات التخزين ٢ -الاسعار المناسبة . ٣ - عامل اللغة والثقافة والحضارة المتشابهة. ٤-العلاقات العربية الطيبة. ٥ -وفرة الأسماك وقبول المنتج ٦ -ارتفاع معدل الاستهلاك.٧ -التشجيع لاستخدام المنتجات العربية . ٨ -وفرة المعلومات . ٩ -الالمام بالممارسات التجارية المحلية . ١٠- شروط الدفع القابلة للتفاوض.

إضافة الى مميزات اخرى على سبيل المثال إن طول الساحل اليمني الذي يتجاوز ٢٥٠٠كم وكذا وقوع اليمن على بحرين هما البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن يعطيها ميزة الإنتاجية العالية و الكلفة المنخفضة عن الإنتاج السمكي اليمني حيث يوجد أكثر من (٦٠٠) نوع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى.وفي إطار التوجه الاقتصادي العالمي الجديد، نحو فتح الأسواق تسعى اليمن إلى إيجاد مزايا نسبية وتنافسية لمنتجاتها السمكية ، مما يعني وجوب إيجاد طريقة جديدة في الإنتاج والتسويق وتقديم الخدمات، وترشيد الإنفاق والاستيعاب التقني.

تعتبر الأسماك اليمنية اسماك مرغوبة للاستهلاك المحلي والأجنبي. إن تشجيع الاستزراع السمكي التي أثبتت التجارب نجاحها، وعليه يفترض اعتماد برامج إعلانية وتسويقية خاصة بها.

تتميز اليمن بأولوية على مستوى الوطن العربي في اصطياد بعض أنواع الأسماك والأحياء البحرية ذات القيمة التجارية في الأسواق الخارجية مثل اسماك التونة ،الشروخ
الصخري،الحبار،الجمبري.تحتل اليمن المرتبة الأولى بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للشروخ الصخري وتعتبر الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الرئيسية للصادرات اليمنية من الشروخ الحي وندعو بقية الدول أن تحذو حذوها .يتميز الجمبري اليمني بمذاق وطعم ولون خاص يجذب المستهلك الشرقي والغربي على السواء بسبب طبيعة مكونات البيئة البحرية والمصائد الطبيعية التي يعيش فيها .

الإجراءات المتخذة في الجمهورية اليمنية لتشجيع الصادرات

يتم الآن إتباع سياسة إصلاحية لأساليب الصيد لتواكب التحول الجديد والتطور الكبير ابتداءً من توفير التسهيلات والخدمات وصولاً إلى امتياز نوعية الأسماك المرغوبة خارجياً إضافة إلى الاهتمام بالعملية التسويقية والتصديرية من الناحية الفنية وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية :

١. دراسة ووضع القوانين والتشريعات التي تنظم استعمال أدوات الصيد .
٢. ـ يتم توجيه الصيادين والتجار نحو اتباع أساليب حديثة في عمليات الفرز والتعبئة والتوضيب والتغليف والنقل السليم .
٣. ـ إعطاء تسهيلات لعملية التصدير من خلال تحديث وتطوير التشريعات والتعليمات الناظمة لهذه العملية.

لقد اتخذت الوزارة أيضا مجموعة من الإجراءات العملية عبر السنوات الأخيرة لتشجيع التصدير أهمها:

٤. تسهيل إجراءات منح رخص التصدير والقيام بفحص وضبط جودة المنتجات السمكية وإصدار الشهادات الصحية لتصديرها ،ومراقبتها وتداولها،وتسجيلها .
٥. تخفيض العمولة على المصدرين للاسماك إلى ١% .
٦. إعفاء العبوات المستوردة والخاصة بعمليات تعبئة المنتجات المعدة للتصدير من كافة الرسوم والضرائب.
٧. إعطاء تسهيلات بالنقل الجوي وأسعار مشجعة للتصدير .
٨. تشجيع إقامة جمعيات تعاونية تسويقية متخصصة.
٩. المشاركة في المعارض الدولية المختصة بالأسماك.

معوقات ومحددات التجارة البينية العربية

فما هي يا ترى أسباب عدم تطور تكتل اقتصادي عربي ، وزيادة التجارة العربية البينية إلى مستوى أعلى مما كان خلال فترة التحليل ، رغم كون البلدان العربية أعضاء في الجامعة العربية وملتزمة بميثاقها الذي يدعو إلى التضامن العربي في مختلف المجالات ، ورغم انتمائها إلى هوية عربية أسلامية مشتركة ، وبالرغم من قيام تكتلات اقتصادية بين بلدان أخرى لا تجمعها نفس الروابط التي تربط البلدان العربية ؟ وبناء على ذلك فمن الطبيعي توقع قيام مثل هذه التكتلات الاقتصادية منذ مدة ، ومن الطبيعي كذلك حدوث خيبة أمل في عدم تحقيق ذلك .

وعلى هذا يتبادر إلى الذهن السؤال عن ما هية العقبات التي يحتمل أن تكون قد حالت دون التطور المطلوب ، وكان تأثيرها السلبي أقوى من الروابط المشتركة المتوقع تشجيعها بل دفعها بقيام التطورات الاقتصادية والمؤسسية المأمولة.

يمكن تقسيم العوامل التي يحتمل أنها أعاقت التجارة العربي ة البيني ة لاقتصـ ادي خـ لال الفتـ رة منـ ذ قيـ ام الجامعـ ة العربيـ ة حتـ ى إلـ ى مجلالمجموعتين ة الأولـ ى تتعلـ ق بالجوانـ ب الموضـ هوعيةتـ و ارض الأنظمـ ة الاقتصـ ادية، ضـ عف القاعـ دة الإنتاجيالتحـ ديرية، وحداثـ ة تطـ ور معظمها وايضـ عب تعـ ديل هذه العوامل.والمجموعة الثانية تتعلق بميثاق وصلاحيات الجامعـ ة ، بالسياسـ ات والمؤسسـ ات الاقتصـ ادية العربيـ ة والخلافـ ات السياسية ، ويمكن تعديل هذه العوامل إذا تـ وفرت المصـ لحة والعـ زم على التطور و الوئاموسنناقش هذه المواضيع باختصـ ار وبترتيـ ب يبدو أكثر منطقية ، وليس كل مجموعة على حدة .

مجالات تطوير الصادرات السمكية العربية

ان ما يشير اليه الواقع هو تدني الاستثمارات العربية في مجالات الصناعات السمكية. لذلك فان الامر يتطلب تكاتف الجهود لوضع استراتجية لتطوير العمل العربي في هذا المجال الحيوي.لذلك فان تطوير التجارة في هذا المجال وغيرها من المجالات يمكن تلخيص عناصرها في التالي:

١ -تطـويـر نوعيـة وجـودة المنتجات السمكية.
٢ -اقامة المعارض وتبادل المعلومات والبرامج واقامة ورش العمـل والندوات
٥ – عقـد الاجتماعـات الدوريـة للمتابعـة والتطوير
٦ -مسانـدة الحكومـات ودعـم المنتجـات العربيـة
٧ -تسهيـل إجـراءات التصديـر والاستيـراد
٨ -تشجيـع الشركـات العربية للمشاركة في المناقصـات
٩ -العمـل على زيـادة ودعـم التجارة العربية بشكل عام
١٠-تسهيـل عمليـات تسجيـل المنتجـات العربيـة
١١-الترويـج والإعلان عن الشركـات العربـية
١٢-تكويـن شركة تجـارية عربـية
١٣-اعتمـاد قنـوات اتصـال بين المصدرين والمستوردين

مجالات تطوير الصادرات السمكية العربية

ان ما يشير اليه الواقع هو تدني الاستثمارات العربية في مجالات الصناعات السمكية. لذلك فان الامر يتطلب تكاتف الجهود لوضع استراتجية لتطوير العمل العربي في هذا المجال الحيوي.لذلك فان تطوير التجارة في هذا المجال وغيرها من المجالات يمكن تلخيص عناصرها في التالي:

١ ضرورة قيام الدول العربية بتسريع عمليات التعديل في قواعدها التشريعية وخاصة تلك المتعلقة بالأنشطة التجارية والاقتصادية العامة والسمكية وذلك لما لهذه التعديلات من آثار إيجابية في زيادة قدرة القطاعات الاقتصادية والزراعية على الاستجابة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والتجارية ، ومن اهم التشريعات التي تحتاج الى التعديل التشريعات المتعلقة بمراقبة الأداء السوقي ومكافحة الغش ، وكذلك التشريعات المنظمة للتجارة الخارجية والتشريعات المتعلقة بجمع وتحليل ونشر المعلومات والتشريعات الضريبية والجمركية.

٢ تطوير البناء المؤسسي للقطاع الخاص،والعمل على تهيئة البيئة المناسبة لنموه وتطوره من تشريعات وأنظمة وتعليمات ،وخاصة في مجالات الضرائب والرسوم الجمركية وقوانين مكافحة الغش والتدليس ، وقوانين مكافحة الاحتكار والإغراق وقوانين تنظيم الأسواق وذلك لتمكينه من مواكبة المتغيرات المحلية والدولية وإعطاءه دورا اكبر في قيادة العمليات التجارية، وكذلك لتمكينه من القيام بالدور المطلوب منه في التنمية الاقتصادية العربية.

٣. تشجيع إنشاء شركات الإنتاج والتسويق والتصنيع العربية المشتركة والمتخصصة على المستويين القطري والإقليمي، خاصة وان التطورات التجارية والاقتصادية العالمية والإقليمية وما ترتب عليها من انفتاح للأسواق وازدياد المنافسة قد جعلت من انشاء مثل هذه الشركات أمر حتمي وذلك لما لها من مقدرة على استغلال اقتصاديات الحجم في العمليات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية مما يقلل التكاليف ويسهم في زيادة تنافسية المنتجات السمكية العربية في الاسواق العربية والعالمية من حيث الكم والنوع.

٤. العمل على تكييف الاصطياد السمكي العربي بما يتماشى مع استغلال الميز النسبية التي يتمتع بها كل قطر من الأقطار العربية ومتطلبات الأسواق المحلية والعربية والدولية من جهة والالتزامات التجارية العربية الدولية من جهة أخرى الاقتصادية العربية.

٥. ضرورة تبني الدول العربية لبرامج وخطط تهدف إلى رفع جودة المنتجات االسمكية والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية والشروط الفنية المعتمدة عربيا ودوليا وذلك لتمكين المنتجات السمكية العربية من المنافسة عربيا وعالميا في ضل الانفتاح الاقتصادي والتجاري العالمي وازدياد حدة التنافس. ولتحقيق ذلك لا بد من قيام الدول العربية بالعمل على إيجاد أجهزة مركزية للرقابة النوعية وضرورة توحيد المواصفات والمقاييس للاسماك ومنتجاتها العربية وذلك للوصول إلى تكامل مرحلي في نظم الجودة والمواصفات مع ضرورة ان تعنى هذه الأجهزة بقضايا الجودة للمنتجات المعدة للاستهلاك المحلي والتصدير.

٦. العمل على استغلال المزايا والاستثناءات التي تمنحها الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية في دعم وتطوير الأنظمة الإنتاجية والتسويقية للمنتجات السمكية العربية وبالتالي في زيادة الصادرات الى الاسواق العربية والعالمية. اضافة الى ضرورة استغلال مثل تلك المزايا في فتح اسواق جديدة للمنتجات العربية. العربية.

٧. ضرورة تطوير أنظمة جمع وتحليل وتوزيع البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة ذات العلاقة بتسويق وتجارة المنتجات السمكية وخاصة المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ومتطلباتها الكمية والنوعية بشكل يضمن توصيل المعلومة الدقيقة إلى المعنيين في الوقت والشكل المناسب وبما يعزز من ثقة المستفيدين بالمعلومات المتوفرة.

٨. ضرورة ايلاء البحوث التسويقية والإرشاد التسويقي اهتماما خاصا من قبل الحكومات العربية والعمل على تطويع الأبحاث المختلفة بطريقة تمكنها من خدمة العمليات الإنتاجية والتسويقية وبخاصة بحوث تقليل الفاقد. وفي هذا المجال فانه يقترح على الدول العربية العمل على تأسيس مركز تدريبي عربي للإرشاد التسويقي يعمل على تدريب العاملين في قطاع الثروة السمكية في الدول العربية على كافة الأمور المتعلقة بالإرشاد التسويقي ..

٩. ضرورة تضمين الاتفاقيات التجارية العربية ببنود ومواد تهدف إلى تحقيق التكامل في الجوانب الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية ، وتمكين الدول العربية من توفير المنتجات اللازمة للتبادل التجاري السمكي البيني.

١٠. قيام الدول العربية بتبني مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة الى تنمية التبادل التجاري السمكي وتدعيم التكامل الاقتصادي العربي، والتي من اهمها زيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية في مجال تمويل التجارة البينية السمكية، تشجيع ابرام الاتفاقيات القطاعية في مجال الاسماك على النحو الذي يفتح آفاقاً أوسع للتخصص في الصيد حسب الميزات النسبية والتنافسية مما سيسهم في ايجاد حاجة للتبادل التجاري السمكي بين الدول العربية. وكذلك تبني سياسات تهدف الى حفز وتشجيع عمليات جذب الفوائض المالية العربية لإستثمارها في مجال الاستغلال الامثل للاسماك، وتهيئة أفضل الظروف والمناخات الاستثمارية لها.

١١. تشجيع قيام الإتحادات التسويقية النوعية على المستوى القطري والقومي، وضرورة دعم وتشجيع الاتحادات النوعية القومية مثل إتحاد منتجي الأسماك انفوسمك وإتحادات الغرف التجارية والزراعية والصناعية العربية، وذلك لتمكينها من القيام بالأدوار المطلوبة منها وخاصة في ضل التحولات التجارية والاقتصادية التي أبرزت الحاجة إلى ضرورة إعطاء دورا اكبر للقطاع الخاص في إدارة وتطوير العمليات الإنتاجية والتسويقية وفي التنمية الاقتصادية والزراعية.

١٢. تطوير وتحديث ودعم المرافق والخدمات التسويقية المساندة وخاصة في الدول العربية المنتجة الرئيسية للسلع والمنتجات السمكية وذلك لما لهذه المرافق من أهمية في تطوير النظام التسويقي بشكل عام وفي تطوير الصادرات وزيادة تنافسيتها ومقدرتها على الوصول الى الاسواق العالمية بشكل خاص.